تمهيد:

إن التحولات التي حدثت ومازالت في بيئة منطقة الخليج العربي ابتداء من الحرب الإيرانية- العراقية في ثمانينيات القرن الماضي وحرب الخليج الثانية 1991م والثالثة التي تمخض عليها احتلال العراق عام 2003م، والتحولات التي حصلت في البلدان العربية في إطار التغيير الذي بدا يحصل في عام 2011م في البلدان العربية ضمن ما يسمى "بثورات الربيع العربي"، والتي أثرت سلبا وجعلت امن دول الخليج يبدو مكشوفا ومستهدفا من قبل دول كثيرة. حيث أنتجت الثورات العربية سقوط العديد من الأنظمة السياسية وهو ما أعطى الانطباع ببداية مرحلة جديدة في النظام الإقليمي. إلا أن حالة الفوضى التي مرت بها الدول المتحولة وفي ظل غياب أي قوى عربية على الساحة الإقليمية قد احدث نوعا من الفراغ الاستراتيجي أغرى الدول غير العربية كإيران وتركيا على ملئه، من اجل لعب أدوار حيوية لإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية لصالحهما. وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال تسليط الضوء على المواقف التركية- الإيرانية من الثورات العربية، واثر هذه التغيرات السياسية التي شهدتها العديد من الدول العربية على الدور التركي - الإيراني في منطقة الخليج، وذلك بالتركيز على السيناريوهات المستقبلية للدور التركي- الإيراني في المنطقة.

المبحث الأول: الموقف التركي_ الإيراني حيال الثورات العربية

تثير موجة الثورات التي تشهدها الدول العربية، منذ بدايات عام 2011م، العديد من التساؤلات حول ادوار مختلف الفاعلين فيها، إقليميا ودوليا. وتزداد في هذا السياق أهمية تحليل كيفية تعامل تركيا وإيران مع هذه التغيرات والتأثيرات المتوقعة لها في المنطقة العربية وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي.[1]

المطلب الأول: الدور التركي حيال الثورات العربية

أ- أنماط الدور التركي في ظل الثورات العربية

أثرت التطورات التي شهدتها المنطقة في الدور التركي، إذ دفعت بتحول وتغيير المواقف التركية حيال الثورات العربية، حيث تنوعت المواقف التركية واختلفت من حالة لأخرى على نحو دفع بعض الاتجاهات للحديث عن "الميكافيلية التركية" في التعامل مع أحداث المنطقة المستجدة، إذ أن المصالح التركية المتغيرة أفضت إلى مواقف متباينة[2]. وجاء دعم تركيا لبعض الثورات العربية ناتج عن عدة دوافع:

1- بجانب الدور التركي، وفرت الثورات مجالا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها.[3]

2- تعزيز المصالح الأمنية لتركيا على النحو الذي يمكنها من المشاركة في تحديد الأجندة الأمنية الإقليمية، وبناء تحالفات إستراتيجية جديدة.

3- خدمة مصالح تركيا الوطنية، على اعتبار أن المنطقة العربية باتت سوقا للسلع التركية، ومصدراً مهماً للطاقة التي يتزايد الطلب التركي عليها. ومما لاشك فيه أن المواقف التركية الايجابية ستؤثر تأثيراً إيجابياً في تقديم تسهيلات سياسية وإدارية واستثمارية كبيرة، خاصة في ظل الإعجاب الشعبي العربي والاستحسان الرسمي لمواقفها، والذي من شأنه أن يشجع على ترويج وتصريف المنتجات التركية في

[1]- إياد عبد الكريم مجيد، الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) أنموذجا، مجلة العلوم السياسية، العدد 46. ص 4.

[2]- محمد نور الدين، **العودة إلى التوازن ممكنة؟**، جريدة الخليج، العدد الصادر في 2012/1/25.

[3]- صلاح سالم، اثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية، **مجلة شؤون عربية**، العدد 145، ربيع 2011، ص72.

الأسواق العربية. كما أن الأتراك يعرفون جيداً أن تطوير علاقاتهم مع الدول العربية لن يتم إلا عن طريق توسيع مجال تبادل المنافع، فهم مهتمون في الأساس بالبعد الاقتصادي.

4- أسهمت الإحداث في دفع تركيا إلى إعادة تكيف دورها في المنطقة سعياً لاستغلال الفرص التي يمكن أن تشكلها "الثورات العربية"، خصوصاً بعد أن أكدت تلك الثورات أهمية تركيا "الدور " و"النموذج" بالنسبة لدول المنطقة، إذ سعت تركيا إلى تأسيس علاقات قوية مع تلك الدول.

5- السعي لخلق دور إقليمي تركي مقابل تضاؤل الفرص الأخيرة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما حدا بها لصنع بديل يضمن لها دوراً إقليمياً رياداً باتجاه الشرق، ويعزز مكانتها في المنطقة في ظل التراجع.

ومع ذلك فاستقراء طبيعة المقاربة التركية إزاء ثورات "الربيع العربي" تكشف أنها تأسست على فرضيتين أساسيتين أولهما: أن تطورات الشرق الأوسط تشير إلى انه لا مفر من التغيير بما يدفع إلى التكيف مع هذا التغيير وليس وقاومته، وثانيهما: أن التكيف التركي مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يعظم مصالح تركيا في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني.[1]

ب- أثر الربيع العربي على الدور التركي في منطقة الخليج العربي

فقد أثرت التطورات التي شهدتها المنطقة في الدور التركي، إيجاباً وسلباً، حيث:[2]

- أدت الثورات العربية لإعادة تركيا استدعاء الدور التركي كنموذج، مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية. ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات، أولها يركز على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية/مدنية الدولة، من خلال دور الجيش، وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية كالحالة التي عرفتها مصر. ويركز ثانيها على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي من تطور في رؤية حزب العدالة ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخلياً وخارجياً[3]،

[1]- محمد نور الدين، المرجع السابق الذكر.
[2]- صلاح سالم، مرجع سابق ذكره، ص 69- 72.
[3]- بولنت أراس وبينار أكبينار، السياسة الخارجية الجديدة لتركيا وانعكاساتها على الشرق الأوسط، **مجلة شرق نامة**، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، القاهرة، 2010، 2012/09/27، من موقع:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=64349

وقد نجحت تونس إلى حد كبير في الانتقال الديمقراطي من خلال إقرار دستور جديد في ظل حكومة حزب النهضة. وثمة إتجاه ثالث يرى أن حالات بعض الدول العربية أصبحت في وضع اقرب إلى تركيا، ومتجاوزة لها من منظور عدم وجود مشكلة العلمانية المتطرفة، العسكرية، وتراجع القيود الواردة على تيارات الإسلام السياسي كحالة المملكة المغربية_ رغم الاختلاف في طبيعة نظام الحكم.

- غلبت تركيا ميولها الإيديولوجية في دعم جماعة الإخوان المسلمين في دول "الربيع العربي" كما في دول لم تشهد هذا الحراك، كدول الخليج العربي، مما أثار حساسية من هذا الدعم والتدخل في منطقة الخليج العربي، ومعها الأردن، ففقدت العلاقات الوثيقة مع هذه الدول.
- ما زاد من الشكوك والنفور من الدور التركي أن حزب العدالة والتنمية، مستفيدا من الاضطرابات في الدول العربية، تراءى له أن الفرصة باتت مواتية لكسر الشراكة في الأدوار الإقليمية مع إيران والمملكة العربية السعودية وحتى مصر، وتالياً التفرّد بقيادة شرق أوسط جديد ترسم أنقرة ملامحه وتقوده بنفسها، على ما ذكر "احمد داود أوغلو" في خطبته الشهيرة في البرلمان التركي في 27 آفريل 2012م، ووفقاً لنزعة عثمانية لم يخفها لا رئيس الحكومة "رجب طيب أردوغان" ولا وزير خارجيته "داود أوغلو"، وهو يثير حساسية كل العرب وغير العرب في إمكانية عودة الاستعمار العثماني إلى المنطقة العربية.[1]
- وفرت الثورات العربية مجالا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض القوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة اقل ليبيا)، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة.
- شهدت تركيا خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي شهدت ثورات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011م تراجعت بنسبة 24% لكل من مصر واليمن، و 20% لتونس، و43% لليبيا، و5% لسوريا، مع توقع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين مع تدهور الأوضاع فيها، فضلا عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية

[1]- محمد نور الدين، **هل تركيا مؤهلة للعب دور فاعل في منطقة الخليج؟**، ، العدد 12830، الاثنين 12 يناير 2014.

للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات 2009.

- أدت الأزمات التي شهدتها دول المنطقة إلى بروز ادوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية.

المطلب الثاني: الدور الإيراني حيال الثورات العربية

أ- أنماط الدور الإيراني في ظل الربيع العربي

لقد جاءت موجات التغيير والتحول الديمقراطي، التي تجتاح الدول العربية منذ ديسمبر 2010م، لتربك أوراق وحسابات إيران من جديد.

ورغم أن الوقت لا يزال مبكراً للحديث عن تأثير هذه الثورات الشعبية في التوازن الاستراتيجي في المنطقة، فانه يمكن القول إن هذه التطورات تفرض تداعيات متباينة على مصالح إيران ودورها الإقليمي. وهو ما يفسر حالة الإرتباك الواضحة التي إتسم بها تعامل طهران مع هذه التطورات، لدرجة لا يمكن الحديث معها عن سياسة إيرانية واحدة، وإنما سياسات متعددة وربما متناقضة في بعض الأحيان.[1]

وعلى مدار سنوات الأزمة في دول المشرق العربي ما سمي "بالربيع العربي" اتضح جلياً الدور الإيراني المساند والداعم لنظام الأسد في سوريا، وقد تبلور هذا الدعم لدوافع أهمها:[2]

1- بروز الدور التركي بشكل كبير في الآونة الأخيرة، مدفوعاً بالقتال الدائر في جلب المشاكل الكردية.

2- تزايد المؤشرات على رغبة موسكو في تحجيم دورها في الأزمة، أولاً لأن القيادة الروسية حققت ما أرادته من الأزمة، التي تحولت، بنظر روسيا، إلى حرب إقليمية مذهبية بالوكالة.

[1]- أبو بكر الدسوقي، عالم مختلف- الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184. 2011، ص 48.

[2]- مركز الشام للبحوث والدراسات ، **تحولات السياسة الإيرانية تجاه سوريا**، في نافذة: أوراق بحثية، مركز الشام للبحوث والدراسات، 2012/09/08، من موقع: http://www.shcrs.net/?op=A&id=58

3- تقديم المبعوث المشترك "كوفي انان" استقالته من منصبه، وقلق إيران من ضياع ما تحقق من مكاسب لنظام بشار الأسد خلال الأشهر التي قضاها "أنان" في مهمة جعل خلالها السلطات السورية محوره الأساسي، والطرف الأقوى في المعادلة، إضافة إلى خشيتها من احتمال انحياز خلفيته للمعارضة والدول العربية التي اشترطت للمشاركة في تعينه تغيير محور المهمة باتجاه نقل السلطة، أو رضوخه لمنطوق القرار الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يطالب بإقامة ممرات إنسانية وفرض مناطق آمنة.

4- تصاعد المخاوف الإيرانية من إمكانية استغلال بعض الدوائر الإقليمية والغربية تراجع فرص الحل السياسي في سورية نتيجة التطورات الميدانية التي شهدتها سورية، واستقالة "أنان"، للدفع وراء سيناريوهات التدخل العسكري سواء بفرض مناطق آمنة أو حظر جوي أو ممرات إنسانية.

5- رغبة إيران في تعزيز موقفها، سواء للتكلم من موقف اقوي على طاولة المفاوضات بشان مستقبل سوريا والمنطقة، أو للمواجهة أي محاولة لاستبعادها عن الطاولة.

فقد شكلت هذه الثورات تحولاً استراتيجياً في المنطقة العربية، إذ باتت مدخلاً لإعادة تقييم السياسات الدولية والعلاقات الخارجية في الدول العربية، كما بشرت الثورات العربية بحرية وديمقراطية جديدة تؤسس لقوة عربية إقليمية ودولية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري.[1]

ومنذ اندلاع الثورات العربية أخذت تبرز بين القوى الإقليمية حالة من التنافس الجيوبوليتيكي بين هذه القوى، وكانت إيران وتركيا من ضمن الدول التي لديها مشاريع واهتمامات إستراتيجية في المنطقة، بعد أن فاجأت هذه الثورات تلك القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط.[2]

وسرعان ما بلورت إيران رؤيتها إزاء ما يجري ليتم البناء عليها، لا سيما أن مشروعها تجاه المنطقة قائم، وقد جاءت هذه التحولات لتتلاءم مع توجهات السياسة الخارجية الخاصة بها بما يخدم إستراتيجيتها الكبرى في الشرق الأوسط، التي من ابرز ملامحها مهاجمة الفكرة القومية التي أخذت تعاني من تراجعات جراء ظهور تيارات فكرية وسياسية مضادة لها، خاصة بعد احتلال العراق عام 2003م، لتعلن عن موت هذه الفكرة معللة ذلك بما ترى انه فشل النظم الحاكمة التي بنت الإيديولوجية القومية، سواء كان هذا

[1]- عبد الكريم وآخرون، **دراسات إستراتيجية تقدير موقف الثورات العربية**، شهرية الشرق الأوسط، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 23، 2012، ص7.

[2]- علي حسين باكير، استراتيجيات التعامل مع الثورات العربية دراسة حالة تركيا، إيران، السعودية، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 60، 2012، ص 89- 109.

الفكر مجرد ردة فعل تعبر عن اليأس بفعل صدمة احتلال العراق، أو أنها كانت مخططاً لها ومدفوعةمن قوى معينة، وهذا ما حقق لإيران فرصة مهمة لإقناع المواطن العربي بقبول الوجود الإيراني بل حتى الزعامة الإيرانية، بوصفها قيادة إسلامية وشرق أوسطية.[1]

كشفت الأزمات التي تعيشها بعض الدول العربية في الشرق الأوسط منذ بداية 2011م مما أصاب ويصيب السياسات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط تجاه العالم العربي؛ فالتغيير الذي طال الأنظمة السياسية لم يحقق ما كانت إيران تتمناه من كونها الدولة النموذج في المنطقة. بل على العكس من ذلك، جاء التغيير ليضع ضغوطاً إضافية على إيران من حيث ضرورة أن تُظهر مواقفها بطريقة واضحة وبعيدة عن الغموض. وهكذا أيدت إيران ثورة مصر وتونس، لكنها ترددت في تأييد الثورة الليبية من منطلق تصورها أن التغيير المراد هو سياسة أمريكية.

تحكم السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي مجموعة من الوسائل ولعل أهمها:

1- تقوية القدرات العسكرية الإيرانية من خلال تحديث القوة العسكرية وزيادة عدد أفراد القوات المسلحة الإيرانية لمواجهة أي تهديد محتمل.

2- معارضة الأنظمة الملكية والوراثية في المنطقة باعتبار أنها نظم استبدادية وفق التراث السياسي الإيراني.

3- تعمل إيران على إضعاف الدول الخليجية من خلال إثارة النزعات الطائفية فيها ولا سيما في البحرين والسعودية.

4- مازالت إيران تحتل الجزر الإماراتية الثلاث، وأيضا في نفس الوقت تعمل على انتشار عسكري في هذه الجزر.

ب- أثر الربيع العربي على الدور الإيراني في المنطقة

عكس واقع ما سمي الربيع العربي معطيات جديدة قد تفرض على إيران إعادة تقييم سياستها ومن أهم هذه المعطيات:[2]

[1]- لقاء مكي، **التعريف بالمشروع الإيراني مكوناته، أدواته، أهدافه، مصادر قوته**، في: بركات، نظام (تحرير)، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص 352.

[2]- محجوب الزويري، **حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر**، مركز الجزيرة للدراسات، 16 ابريل 2013، من موقع: http://studies.aljazeera.net/reports/2011/08/2011.htm

- إن الأنظمة السياسية الجديدة لا تبدو متوافقة مع إيران وسياستها، ففي الوقت الذي كانت إيران تفترض بان التغيير السياسي في المنطقة سيأتي بأنظمة ترى إيران "النموذج"- نظام جمهوري إسلامي محافظ-، لكن في الواقع، يبدو أن هذه الأنظمة تضع إيران في دائرة الدولة غير المرغوب فيها وهو ما لا ترغيه إيران ولا تتمناه في المحيط العربي.
- التصريحات المصرية حول امن **دول الخليج** وكذلك الموقف المتعارض كلياً مع الموقف الإيراني من الثورة السورية مثال واضح على مثل هذا التحدي الجديد الذي يواجه السياسة الإيرانية في مرحلة ما بعد الثورات العربية.
- حالة التوافق بين الرأي العام العربي وبين الأنظمة الجديدة في تلك البلدان نحو إيران، نوعاً من التجانس لم تعتد عليه إيران بهذا المستوى من الإجماع من قبل.
- إذا كانت الأنظمة السياسية الجديدة قد فاجأت إيران إلى حد كبير في سياستها نحوها، فان الإسلاميين في موقفهم شكلوا فيما يبدو مفاجأة أخرى، فالإسلاميين الذين كانت إيران ترى فيهم امتداداً فكرياً للثورة الإسلامية وكانت علاقاتها مع أولئك الإسلاميين سبباً للخلاف مع كثير من حكومات المنطقة، لا يبدو أنهم على وئام مع سياسة إيران في الأعوام 2011- 2012م. وهنا يبدو حاضراً عدم الرضا عن الموقف الإيراني من الثورة السورية والدعم المتواصل للنظام السوري، كما يظهر التفسير الذي يبدو رائجاً حول طائفية إيران ومذهبيتها كمحفز لسياستها الخارجية نحو كل من البحرين وسوريا.
- أزمة العلاقات التركية- الإيرانية؛ فالتعارض الواضح بين البلدين حول الموقف من الثورة السورية ادخل العلاقات السياسية في أزمة حقيقية بدأت منذ تدخل تركيا في الثورة الليبية ومشاركتها الناتو في مساعدة الثوار ضد معمر القذافي. حينها كان الخطاب القادم من طهران يركز على أن تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية إنما تروج "للإسلام الأمريكي"، دفع البلدين- لا سيما في الجانب الإيراني- إلى حرب من التصريحات لم تتوقف لا سيما بعد موافقة تركيا على نشر أربع بطاريات لصواريخ باتريوت على حدودها مع سوريا.

هذه الخطوة أضافت زيتاً إلى نار المواجهة بين البلدين إلى حد وصف بعض قادة الحرس الثوري لها بأنها قد تدفع إلى حرب عالمية ثالثة.

- إن إيران بعد ثلاثة سنوات على ربيع الشعوب الإيرانية تقف أمام معمعة سياسية حقيقية ولا تزال تواجهها بأدوات قديمة؛ فالعداء نحو الولايات المتحدة والموقف من إسرائيل والبقاء في مربع الدولة الأمة "المتآمرة عليها اقتصادياً وسياسياً" إستراتيجية رأت إيران انه من الضروري مراجعتها.
- كان الربيع العربي الاختبار الصعب لإيران الدولة وكذلك الشعب في المواقف، تتبع سياسة ردة الفعل نحو التطورات المتصارعة. فبعد زوال الاعتقاد بان ظاهرة الربيع العربي قصيرة الأمد، أخذت طهران تنظر إلى قواعد سياستها التقليدية والتي ترى حلفائها مستهدفين، حيث تبنّت إيران التفسير الرسمي السوري الذي يتحدث عن الحاجة إلى الإصلاح، وان الإصلاح ضرورة لإبقاء سوريا "المقاومة" قوية. ومع استمرار التطورات في المشهد السوري زاد التركيز على السياسة الإيرانية، و لم يقف عند الدعم السياسي للنظام في سوريا، بل تجاوزه إلى الوقوف مع روسيا والصين في شكل من التحالف لمنع أي قرار أممي ضد النظام السوري. كما أنها- وفق تقارير متعددة — لم تتردد في تقديم الدعم العسكري لا سيما في مراحل الثورة الأولى حيث كان النظام يتمتع بسيطرة شبه كاملة على التراب السوري.

وفي ظل هذه الأوضاع التي تعتبر في حد ذاتها تحديات للدور الإيراني في المنطقة انتهجت إيران سياسة بديلة للحفاظ على دورها ووزنها الإقليمي، من خلال:[1]

- الرضوخ والتعايش مع الواقع الجديد، مع التأكيد على منافع الاعتماد على النفس، والتصميم على عدم ثنيها عن مبادئها، والرضا بتحمل الضغوط بتسويات و"تنازلات" تكتيكية دون التنازل عن شيء جوهري كبير، أو التخلي عن دورها الثوري.
- إبداء المرونة في المفاوضات الدولية والسعي إلى إيقاف العقوبات، ويشمل هذا محاولات العثور على عملاء جدد للنفط، والالتفاف على العقوبات بطريقة مبتكرة، والعثور على حلفاء جدد. وعليه سيكون هناك سعي نحو تسوية (إستراتيجية) بشان القضية النووية لتقليص هذه الضغوط، مستخدمة المفاوضات النووية للإيحاء بمرونتها، ساعية إلى إحداث إنقسام بين مجموعة الدول الست (5 + 1)، مع وجود بعض الاستجابة في روسيا والصين.[2] وقد استطاعت إيران أن تحقق تقدما في ملفها النووي مما لاح إلى تخفيف العقوبات الاقتصادية تجاهها.

[1]- شهرام شوبين، توازنات جديدة: هل تراجع النفوذ الإقليمي لإيران بعد الربيع العربي؟، **مجلة السياسة الدولية.**
[2]- شهرام شوبين، المرجع نفسه.

من اجل فهم أفضل للمواقف الإيرانية من الربيع العربي يجب التركيز على مستويين للتحليل:

الأول مرتبط بالنظام السياسي الرسمي في إيران، والثاني مرتبط بموقف المعارضة الإصلاحية، مع أن الموقف الرسمي الإيراني كان مؤيد ظاهريا للحراك الشعبي في تونس ومصر وليبيا، كما كانت إيران ترى مع بداية الحراك الشعبي وما نجم عنه من صعود للإسلاميين امتدادا للثورة الإسلامية في إيران.[1]

بينما يرى البعض الآخر أن هذه الثورات هي جزء من إستراتيجية الفوضى الخلاقة التي تحاول تطبيقها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، باعتبار أن الفوضى الخلاقة سوف تفضي إلى الحكم الديمقراطي الرشيد.

فيما يتعلق بالدول الخليجية أرادت أن تنأى في بادئ الأمر بنفسها عن الحراك المنتشر في المنطقة العربية وكان هذا واضحاً في مقررات القمة الخليجية الدورية الحادي والثلاثين التي عقدت في أبو ظبي في 6-7 ديسمبر 2011م، وبعدها القمة الثانية والثلاثون التي عقدت في الرياض في 19-20 ديسمبر 2011م، ما يؤكد ذلك، حيث جاءت المقررات تقليدية وغير مواكبة لما يحدث من تفاعلات على كافة المستويات. فعلى الرغم من تركيز مقررات القمة على التهديدات الأمنية، خاصة الخطر الإيراني.

[1]- محجوب الزويري، **إيران الثورية والثورات العربية: ملاحظات بشان السياسة الخارجية الإيرانية ومالأتها**، 2013/12/24، من موقع: http://www.dohainstitute.org/release/04639ddd-9155-

المبحث الثاني: مستقبل الدورين التركي– الإيراني في المنطقة

تعتبر السيناريوهات من أهم الأساليب المستخدمة في الدراسات المستقبلية شعبية، ويعتبر "**هيرمان كان**" Hermann Kahn، أول من أشار إلى استخدام السيناريو في التخطيط عندما كان في مؤسسة Rand خلال عقد الخمسينيات، كما استخدم السيناريو كمصطلح للربط بين الشؤون العسكرية والدراسات الإستراتيجية ثم تطورت بعدها دراسة السيناريوهات.[1]

السيناريوهات لا تعني مجرد أوصاف للمواقف المستقبلية بالنسبة لموقف حالي معين، ولكن لما قد يحدث في المستقبل في حالة إذا ما تم اتخاذ قرارات معينة أو حدثت أحداث معينة، وبالتالي فهي مفيدة للغاية في صناعة القرار من حيث توضيح وتقليل مستوى عدم اليقين.[2]

وفيما يخص الأدوات المنهجية لدراسة المستقبليات، فقد كثرت أساليب هذه الدراسات والتي لا تقدم وصفاً دقيقاً للمستقبل بقدر ما تساعد على تجنب الأخطاء والأضرار الوارد حدوثها مستقبلاً، ويعتبر السيناريو واحد من بين العديد من منهجيات هذه الدراسات وأكثرها استعمالاً. والسيناريو Scenario هو: "**عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر الدولية انطلاقاً من وضعها وحالتها الراهنة وصولاً إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر**"[3].

ولقد تعددت الدراسات حول مفهوم الاستشراف، وفي كثير من الأحيان واجهت اختلافات كثيرة بين الباحثين للدلالة على دراسة المستقبل، وكان هذا نتيجة لعدة عوامل على رأسها قلة المحاولات العربية في هذا المجال، والتي اقتصرت في جملها على الترجمة. مما أدى في بعض الأحيان إلى عدم تطابقها مع مرادفاتها الأصلية، وفيما يخص مفهوم الاستشراف (Prospective) نجد أنه: "**عبارة عن عملية متواصلة عبر الزمن ليس القصد منها تحديد تفاصيل المستقبل والتنبؤ به بقدر ما تهدف إلى إكتشاف البدائل المستقبلية**

[1]- ضياء الدين زاهر، **الدراسات المستقبلية: مفاهيم، أساليب، تطبيقات**، القاهرة: مركز الكاتب للنشر، ط1، 2004، ص 112.
[2]- نفس المرجع، ص 113.
[3]- حسين قادري، **العولمة والصراع الإسرائيلي- الفلسطيني**، عالم التربية، العدد 17، 2007، ص 289.

المختلفة ثم توفير الوسائل والقدرات التي يمكن أن تحدث تغيراً في هذه البدائل بما يخدم المصلحة الوطنية للوحدة السياسية".[1]

وعليه سنحاول استشراف مستقبل الدورين التركي- الإيراني وذلك من خلال تتبع التعاطي التركي- الإيراني مع التحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط عامة وإقليم الخليج العربي خاصة نتيجة للاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، والانتفاضات الشعبية وما نجم عن هذه المواقف من انعكاسات على خريطة التحالفات في المنطقة وكذلك على الوضع الأمني، يمكن استشراف السيناريوهات التالية للدورين التركي- الإيراني في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: السيناريوهات المستقبلية للدور التركي في المنطقة.

إذا كانت عملية الاستشراف، بطبيعتها، محاطة بالعديد من الصعوبات، فإن هذا التحفظ يبدو أكثر حضوراً بالنظر إلى حالة عدم الاستقرار والتغيرات المتلاحقة والممتدة التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن. ومن ثم، فإن الحديث عن مستقبل الدور التركي تظل اقرب للاجتهاد الأولية التي تتطلب المراجعة مع زيادة تبلور آثار هذه التغيرات. وبناءاً على ذلك يمكن طرح السيناريوهات آلاتية لما يمكن أن يكون عليه مستقبل الدور التركي في المنطقة والتي تتمثل في الأتي:

السيناريو الأول: تنامي الدور الإقليمي لتركيا في المنطقة

يستند هذا المسار على افتراض مفاده تصاعد الدور الإقليمي التركي في المرحلة المقبلة في ضوء النجاحات التي حققتها حكومة "أردوغان" بشان تامين الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا والمحافظة عليه للانطلاق نحو دور إقليمي فاعل ومؤثر حيث ستكون تركيا حسب قول "أوغلو" دولة فعل وليست رد فعل وأنه سيعمق إنخراط تركيا في السياسة الإقليمية والمنظمات الدولية والسياسة العالمية. ويمكن الحديث بشكل عام عن تصورات لمستقبل الدور التركي في المنطقة، وذلك على النحو التالي:

[1]- حسين بوقارة، الاستشراف في العلاقات الدولية مقاربة منهجية، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 21، جوان 2004، ص 187.

1- تصور تعزيز حضور الدور التركي وفاعليته في المنطقة، يستند هذا التصور على أن التغيرات الراهنة من شأنها أن تعزز من حضور تركيا في المنطقة، مع زيادة جاذبية أدوارها. وذلك في إطار مسارين مختلفين نسبياً، هما:

أ- مسار تعزيز الدور التركي مع تراجع القوى العربية: وذلك في إطار توقع زيادة فاعلية الدورين التركي- الإيراني لملء الفراغ الإقليمي المتزايد الذي سينجم عن انشغال دول المنطقة بقضاياها الداخلية، وعجزها عن النهوض بأدوارها الخارجية بفاعلية، وهو ما يشكل امتداداً للأوضاع في مرحلة ما قبل الثورة، حيث كان تراجع الأدوار العربية احد مصادر بروز ادوار القوى الإقليمية الأخرى كإيران وتركيا في المنطقة. ويمكن تصور ارتباط هذا الصعود في الدور التركي بتزايد التنسيق التركي- الإيراني، أو التركي- الخليجي.[1]

ب- مسار تعزيز الدور التركي مرتبطاً بنجاح الثورات وتفعيل التعاون العربي- التركي، فمن الناحية الاقتصادية مثلاً. يمكن للإصلاحات السياسية والاقتصادية في المنطقة أن تسهم في تحسين إمكانية التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول المنطقة، وتفعيل مشروعات التكامل الاقتصادي وتقسيم العمل. لذا فالعامل الاقتصادي، تؤكد العديد من الدراسات على ضرورة بناء الثقة في العلاقات مع دول المنطقة، والتي لا يمكن أن توجد إلا من خلال الأعمال المشتركة وهذا بناء على جمع الأطراف في عمل اقتصادي محصلته الربح المشترك، ويرتكز المدخل الاقتصادي على مفهوم العقلانية السياسية والتي تقضي بان الفواعل تلجأ إلى الخيار الذي يحقق مصلحة اكبر.[2]

2- تصور استمرارية حضور الدور التركي وجاذبيته مع محدودية فاعليته: وهو ما يمثل استمرار للوضع القائم بدرجة أو أخرى، وامتداداً للسياسة التركية التي تجلت في التعامل مع الثورات العربية. وبخلاف التصور الايجابي لتعزيز الدور التركي، فإن هذا التصور لا يشترط حدوث تحولات أو تغييرات جذرية، داخلية وإقليمية، بقدر ما يقوم على افتراض استقرار الداخل التركي، وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار إليه. لكن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قد يكون من شانه الكشف بشكل أكبر عن

[1]- إياد عبد الكريم مجيد، الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) أنموذجا، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 46، 2011، ص 14.

[2]- عبد الله يوسف سهر محمد، السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار، **السياسة الدولية**، العدد الثاني والثلاثين بعد المئة، أكتوبر 1999، ص 28.

الإشكاليات الكامنة في الدور التركي، ورؤيته ومحدودية قدرته على تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلباً في الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته، بما يدفع إلى تراجعه تدريجياً.

السيناريو الثاني: تراجع الدور الإقليمي التركي في المنطقة

تصور تراجع الدور التركي سواء على مستوى الحضور أو الجاذبية والاهتمام، أو الفاعلية والتأثير، وقد ينتج ذلك جزئياً بسبب أسلوب تعامل تركيا في الشهور الأخيرة مع الثورات العربية أو التحولات الراهنة، والإدراك السلبي لدلالات هذه السياسة، سواء من قبل الشعب، أو النخب الحاكمة العربية "القديمة"، فتذبذب المواقف التركية إزاء الثورات يهدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدى الشعوب العربية كدولة تؤسس سياستها الخارجية على مبادئ الحرية والعدالة والإنسانية، وهو ما ظهر احد مؤشراته في احتجاجات ثوار ليبيا على السياسة التركية المنحازة للقذافي في تقديرهم. وفي المقابل، فإن حذر النخب العربية "القديمة" سيزداد إزاء تركيا بسبب ربط المواقف التركية بالعلاقات بين حزب العدالة وتنظيمات الإسلام السياسي في المنطقة.وقد دفع ذلك بعض التحليلات إلى تأكيد "نهاية سياسة العمق الاستراتجي التركية" مع ظهور عدم حيادية تركيا في تدخلاتها في المنطقة، بما يؤثر سلباً في السياسة التركية بشكل عام، ويعرض علاقاتها وكل استراتيجياتها العميقة للانكسار، وعلى كل الأصعدة.[1]

وإذا كانت السيناريوهات السابقة تفرض في غالبيتها إستمرار النظم القائمة، فان سيناريوهات نجاح الثورات العربية واكتمالها قد تؤثر بدورها سلبا في الدور التركي. فعودة الدور المصري خلال الفترة القادمة، حال نجاح مصر تجاوز مرحلة عدم الاستقرار الراهنة وتفعيل وجودها في الدوائر التقليدية للسياسة المصرية، من شانه تقليل حالة الفراغ الإقليمي التي مثلت احد مصادر بروز الدور التركي خلال السنوات الأخيرة. كذلك، قد تتزايد الصعوبات التي قد تواجه تركيا مستقبلاً، حال سعيها لتطوير علاقات اقتصادية غير متكافئة مع دول المنطقة، مع زيادة ديمقراطية صنع قرارات السياسة الخارجية.

[1]- إياد عبد الكريم مجيد، **الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) أنموذجا**، المرجع السابق الذكر، ص 14-15.

كما أن الطابع الشعبوي لصناعة السياسة الخارجية قد يحمل مخاطر إثارة القضايا الخلافية في العلاقات العربية- التركية، مثل قضايا المياه والحدود، لا سيما أن سياسة تصفير المشكلات التركية لم تقدم سوى معالجات جزئية تصب في غالبيتها لصالح تركيا.[1]

أخيراً قد يتراجع الدور التركي نتيجة انكفاء تركيا على ذاتها، حال امتداد تأثيرات التطورات الراهنة في المنطقة في صورة تصدير الثورة، أو عدم الاستقرار إلى داخل تركيا ذاتها بسبب عوامل الضعف الكامنة في بنية مجتمعها. ويشير المسؤولون الأتراك بوضوح في هذا الصدد إلى المخاوف من تأثير الأوضاع في سوريا تحديداً في تعزيز قدرات حزب العمال الكردستاني على التخطيط والحركة عبر الحدود السورية- التركية، مع تخوف اكبر من انتشار تأثير الأوضاع في المنطقة عامة وسوريا خاصة- لا سيما حال استدعاء الأبعاد الطائفية والإثنية- على نحو يؤجج مطالب الأكراد والعلويين في تركيا. واحدة المؤشرات المقلقة لتركيا في هذا الصدد هو تزامن التوترات في المنطقة مع تهديدات حزب العمال الكردستاني بتصعيد أعمال العنف، عقب الانتخابات البرلمانية التركية المباشرة، حال عدم جدية الحكومة في معالجة القضية الكردية.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للدور الإيراني في المنطقة.

ومن ناحية أخرى نجد أن التحولات التي طرأت في المنطقة العربية، كانت فرصة لإيران للبحث عن دور ما في المنطقة، وبسط نفوذها، حيث أخذت على عاتقها دعم النظام السوري، كما دعمت الثورة الشيعية في البحرين ضد حكومة الأقلية السنية. وكانت حريصة على أن تكون طرفاً في حل الأزمة السورية- بدعم من روسيا- وبفوز "حسن روحاني" انتهجت سياستي تصفير المشاكل، وحسن الجوار مع الدول الخليجية، هذه الأخيرة رحبت بهذه المبادرة خوفا من دعم إيران لقوى المعارضة في هذه الدول.

يمكن تصور مستقبل الدور الإيراني ونفوذها في المنطقة من خلال:

[1]- - إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014، ص 308-309.

السيناريو الأول: سيناريو الهيمنة الإقليمية.

ينبني هذا السيناريو على انتصار النظام السوري في حربه على المعارضة، مما سيعزز من الهيمنة الإقليمية للمشروع الإيراني ومن قوة حلفاؤه، إذ تعتبر إيران النظام السوري رهاناً استراتيجياً على موقعها الإقليمي، وسيؤدي هذا الانتصار إلى اعتراف الغرب بإيران كقوة إقليمية مركزية.

إن توازن القوى الإقليمية على الصعيد الجيوسياسي سينتقل في هذه الحالة مؤقتا على المدى القصير والمتوسط إلى الجانب الإيراني،[1] فسيكون المحور السوري الإيراني في موقع يسمح له بتحديد طبيعة علاقته مع الأنظمة الأخرى من خلال فرض سياسة الأمر الواقع، وسيختار هذا المحور على الأرجح الانتقال من الحالة الدفاعية حاليا على الصعيد الإقليمي إلى الحالة الهجومية، مستهدفاً الدولتين الأكثر فعالية وأهمية على الصعيد الإقليمي في الوقت الحالي وهما تركيا والسعودية.

وفي ظل هذا السيناريو تتطلع إيران إلى تغيير تكتيكي يهدف غالى تخفيف الضغوط وشراء وقت لدراسة نتائج الربيع العربي وطبيعة الدول الناشئة بعده وقدرتها على النهوض بمسائلها الداخلية والإقليمية، ضمن هذا السيناريو أيضا والذي سيكون ضمنه مفاوضات متعلقة بالبرنامج النووي، ربما ستحاول إيران تقديم تنازلات مرحلية وتقايضها بتخفيف جزئي ومؤقت للعقوبات.[2]

كما يتأسس هذا السيناريو كذلك على نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي ومعه قوة الردع، بحيث تصبح قوة موازية لإسرائيل وتكسر التفوق العسكري لصالحها، مما يجعل الدول العربية خاصة **الخليجية** منها في موقف الضعيف، ويفرض عليها الدخول في ترتيبات أمنية جديدة، أما مع الولايات المتحدة مما يأزم الوضع الأمني الإقليمي، أو الإقرار بالهيمنة الإيرانية.

يترافق هذا الدور المهيمن مع حالة الاضطراب السياسي التي تعيشها الدول العربية وخاصة دول المشرق العربي، سواء بسبب فشل المراحل الانتقالية اوبسبب استمرار التهديدات الأمنية، وعجز النظم عن احتواء تطلعات شعوبها مما يمكن إيران من التمدد أكثر.

[1]- حسن علي باكير، **حزب الله والمشروع الإقليمي الإيراني العلاقة والدور**، 2013/10/10، من موقع:
www.albayan.co.uk/files/article images /takrir /4-2 pdf

[2]- محجوب الزويري، **حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر**، 2013/08/05، من موقع:
http/studies.aljazeera.net/files /iran and trengthfactors/ 2013/04

السيناريو الثاني: تراجع الدور الإيراني الإقليمي.

يتأسس هذا السيناريو على أن إيران تعد الخاسر الأكبر من الثورات العربية بعد الأنظمة العربية على المدى القصير والمتوسط، إذ إنتشر الموقف السلبي من دورها في الساحة العربية، و لم ينتج التغيير أنظمة حليفة لها، كما أن حالة عدم الوضوح في سوريا قد تعد من مسارات السياسة الإيرانية في المنطقة، خاصة مع تنامي دور السعودية في ملفات سورية واليمن وما لهذا من انعكاسات سلبية على إيران، عدا الدور التركي واحتمالاته بعد نشر الدرع الصاروخية على الحدود الجنوبية التركية أواخر 2012م.[1]

كما فرضت الثورات العربية تحديات جديدة على السياسة الخارجية الإيرانية المتعلقة بالجوار العربي، وهي تحديات أخذة في التشكل وستتزايد في ظل تغير النظرة الايجابية لإيران وتحولها إلى سلبية، وعودتها إلى صورة الدولة الطائفية، وهذا ما سيعزز من تحدي إيران حتى أن حكم الإسلاميين الذين يرون في إيران تحديا قوميا سياسيا.[2]

أما في سبيل سعيها للتقليل من انكماش وتراجع دورها الإقليمي، تسعى طهران إلى تعظيم مكاسبها في لبنان والعراق، بيد أن ذلك قد يفيد مرحليا نظرا للحاجة إلى سد الفراغ الناجم عن تراجع القوى الدولية.

وعلى أساس النتائج والتداعيات التي أفرزتها الأحداث التحولات والتي تمثل أهمها في تعظيم النفوذ الإيراني خارج إطار سياسة الاحتواء، أخذت هذه الدولة تلعب دورا كبيرا في الشأن العراقي إلى الحد الذي تحاول أن تشعر فيه الولايات المتحدة بان لها مطالب إقليمية وتدعوها إلى التسليم بمكانتها ومصالحها هناك.[3]

أما بالنسبة للوقت الراهن فقد بقيت إيران بمكانتها الإقليمية الحالية، وشبكة تحالفاتها وصراعاتها ومواقفها، مع الاستمرار في برنامجها النووي، الذي يرى فيه النظام عنصر توحيد للإيرانيين، وهذا السيناريو يدفع إلى مزيد من عزلة إيران الإقليمية وسيدفع بخيار المواجهة معها، لا سيما إذا تم إعادة انتخاب رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو"، ويسند هذا الطرح انه عند تتبع مسيرة أكثر من ثلاثة عقود

[1]- وحدة تحليل السياسات، **التوازنات والتفاعلات والثورات العربية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ابريل 2012، ص 31.

[2]- محجوب الزويري، **إيران والثورات العربية: ملاحظات بشان السياسة الإيرانية ومالآتها**، 2013/12/24، من موقع:

[3]-Jon Burns, Regestering new influenc e : Iran sends a topic aide to Iraq, New York time, 18 may 2005, p 147.

للجمهورية الإسلامية، يتجلى بوضوح أن التغيرات الراديكالية في سياستها قليلا ما حدثت، وان حدثت أحيانا فهي في مرحلية و لم تؤدي إلى انفجار حقيقية في علاقاتها.

في الأخير يصعب على الباحث التنبؤ بالسيناريو الأرجح الذي سيكون عليه الدور التركي والإيراني فهناك العديد من المؤشرات التي تعطي الأولوية لبقاء إيران كقوة إقليمية مهيمنة خاصة مع امتلاك الطاقة النووية، وقد تم تبرير ذلك من خلال دور المهيمن الإقليمي.

الخلاصة

منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، سعت كل من تركيا وإيران ملأ الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي، ومع وصول النخب المعتدلة للحكم في كلا البلدين عام 1996م، سعت إلى استعادة مكانتها الإقليمية في الشرق الأوسط، وبسط النفوذ في دول الجوار خاصة منطقة الخليج العربي وذلك لأهمية موقعها الاستراتيجي المهم، وبعد تجاوزها للأزمات الداخلية، واستعادتهما لاقتصاد يسمح ببناء دولة قوية تتواءم مع طموحات كل منهما. ومع التحولات التي عرفتها المنطقة، واحتلال العراق لعام 2003م، اغتنمت كل من تركيا وإيران كل مقومات القوة لتحقيق النفوذ في المنطقة الخليجية، حيث تسعى كل منهما لإحياء دورهما الإقليمي في منطقة الخليج، خصوصا أن الفرصة قد أصبحت سانحة لإيران أمام قيادتها لرسم ذلك الدور في أعقاب تدمير القوة العسكرية للعراق وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق. بحيث أصبحت منطقة الخليج ساحة للتنافس التركي- الإيراني إلى يومنا هذا. كما يحصل في العراق كذلك.

سعت تركيا لتكريس نفوذها في المنطقة من خلال مداخل سياسية وأمنية أهمها:

- الرغبة في أن تكون تركيا القوة الاقتصادية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط في إطار سوق مشتركة، تجمع الدول العربية، إضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي بين إيران وتركيا.

- رغبة تركيا في أن تكون ضلعاً من أضلاع المربع الإقليمي الذي يحقق الاستقرار والتوازن الاستراتيجي في المنظمة ويضم مصر وإيران وإسرائيل.

- تسعى حكومة العدالة والتنمية إلى توسيع قاعدتها الشعبية وتأكيد جدارتها على تحسين موقفها السياسي في مواجهة خصومها السياسيين.

- تسعى تركيا إلى خفض المشاكل مع الدول المجاورة إلى درجة الصفر.

أما إيران فقد اعتمدت على البعد الطائفي لتكريس نفوذها في المنطقة من خلال:

- التركيز على فكرة التوطين للشيعة الإيرانيين في بعض المناطق المختلطة طائفيا أما من خلال شراء منازل أو أراضي أو من خلال تهجير سكانها بالمضايقات الأمنية والاقتصادية.

– إن إيران ترفض مخاطبة مجلس التعاون الخليجي بوصفه منظمة تمثل دول الخليج العربي، وهذا متأتي من الرغبة الإيرانية في ممارسة دور إقليمي بارز فهي تتعامل مع هذه الدول بشكل فردي.

– هناك رغبة إيرانية للبحث عن الأسواق لتصريف منتجاتها من خلال الأسواق الخليجية.

– تسعى إيران إلى تطوير قدرتها التسليحية بما يفوق احتياجاتها الفعلية وتنوع التسليح.

– أن من مصلحة إيران السعي نحو تطبيع علاقاتها مع دول الخليج العربي، وجذب استثماراتها إلى داخل إيران؛ لان هذا المسلك هو بالضرورة إحدى السبل التي يمكن لإيران أن تخرج بها من أزمتها الاقتصادية الداخلية. كما تأكد على مكانتها ودورها في منطقة الخليج العربي بوصفه مجالاً حيويا لها.

كذلك كان انهيار الأنظمة العربية مؤشرا على حدوث تغييرات إستراتيجية في ميزان القوى الإقليمي من الممكن أن تؤدي إلى تعظيم النفوذ التركي الإيراني في المنطقة. لذا تسعى الولايات المتحدة من خلال تعاونها مع دول مجلس التعاون الخليجي إلى بناء ترتيبات إقليمية مشتركة تكون قادرة على ملء الفراغ ومقابلة الجهد السياسي الإيراني، فضلا عن ذلك أن الدور التركي الساعي إلى أن يكون لاعبا إقليميا رئيسيا يقترب كثيرا من مضامين الترتيبات الأمنية الأمريكية – الخليجية طالما أن إيران تمثل القوة المنافسة لهم.